

عمليات خصخصة الشركات في السعودية انهيأر أم استغاثه؟



التغير

في ضم ما يسعى إليه محمد بن سلمان، من خصخصة الشركات الحكومية الكبرى، أعلن المركز الوطني للتخصيم والمؤسسة العامة للحبوب عن انتهاء المرحلة الأخيرة من عمليات تخصيم قطاع مطاحن إنتاج الدقيق.

ويأتي ذلك بعد إعلان الحكومة خصخصة خطوط أنابيب أرامكو.

ومرحت المؤسسة الوطنية أن عملية الخصخصة شملت طرحاً كاملاً لمجموع حصص شركتين من الشركات الأربعة، وهما: المطاحن الثانية والرابعة، وذلك لمجموعة من المستثمرين الاستراتيجيين من القطاع الخاص.

وانتهى تقديم العروض المالية المخصصة لهذه العملية في تاريخ 19 أبريل الماضي.

تحالف تجاري كبير

وتشير المواقع الإخبارية الرسمية في المملكة، إلى أن هناك تحالفا تجاريا كبيرا من شركة أبناء عبد العزيز العجلان للاستثمار التجاري والعقاري، وبين شركة الراجحي الدولية للاستثمار، وشركة نادك وشركة أولام العالمية.

حيث أقدموا على تقديم أفضل وأعلى عرض شراء لشركة المطاحن الثانية، بقيمة مالية تقدر بحوالي 2 مليار ريال.

في حين أن تحالف شركة آلانا الدولية وشركة أسواق عبد الله العثيم والشركة المتحدة لصناعة الأعلاف، قد تمكنوا من الحصول على شركة المطاحن الرابعة بمبلغ مالي قدر بـ 859 مليون ريال.

وفي وقت سابق من الآن، أتم المركز الوطني المرحلة الأولى من عمليات تخصيص شركات المطاحن الكبرى، حيث شهد شهر ديسمبر من العام الماضي بيع شركة المطاحن الأولى بمقدار مالي تجاوز الـ 1 مليار ريال، والشركة الثالثة بقيمة مالية قدرت بـ 750 مليون ريال.

وبعد انتهاء المؤسسة الوطنية من بيع الشركات الأربعة الكبرى وصل المبلغ الإجمالي من عمليات الخصخصة إلى ما يقارب الـ 6 مليار ريال.

والجدير بالذكر، أن عمليات خصخصة شركات المطاحن الكبرى بدأ بحلول عام 2009 حين بدأت الحكومة بدراسة تخصص قطاعي الصوامع والمطاحن.

وعلى غرار ذلك، أوصى المجلس الاقتصادي الأعلى في عام 2011 بوجود استراتيجية خاصة بواسطة جمع كافة أنشطتها تحت الشركات الأربعة الكبرى، ومن ثم تفعيلها كمنظومة متكاملة لقطاع الدقيق والقمح.

وفي وقت سابق من الآن، أعلن مجلس الوزراء عن تصديقه على نظام التخصيص الذي من المفترض له تسريع عملية الخصخصة لحوالي 16 قطاعًا حكوميًّا، بدعوى أنه سيساهم في زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص الملكية بأسلوب شفاف وعادل.

وفي خضم خصخصة الشركات الكبرى، وبعد فشل سياسة محمد بن سلمان، أعلنت شركة أرامكو عن إبرام صفقة تجارية مع ائتلاف استثماري بقيادة إي آي جي غلوبال إنرجي بارتنرز.

الذي يعتبر أحد أبرز المستثمرين العالميين في البنى التحتية بقطاع الطاقة المتجددة، واتفقوا على استئجار معدات متعلقة بشبكة خطوط أنابيب أرامكو للزيت الخام المركّب.

وأكد بيان رسمي صادر عن شركة أرامكو، أن الإدارة حصلت على مبلغ مالي يُقدر بحوالي 12.4 مليار دولار (45 مليار ريال)، ستحصل عليها الشركة لإمداد الزيت الخام.

وأضاف البيان إن "الصفقة تقتصر على التأجير ولن تمس بملكية شبكة خطوط الأنابيب ولن تغير من التحكم بالسيطرة التشغيلية التي ستظل في يدها".

والجدير بذكره، أن شركة أرامكو تعرضت للعديد من الهجمات العسكرية من قبل أنصار الإخوان في اليمن، مما أدى إلى انهيار كبير في سعر أسهم الشركة وخاصة أن عام 2020 حمل انتشار وباء فيروس كورونا.

وتعتبر تلك الصفقة الأولى منذ أن طُرحَت الشركة للاكتتاب في عام 2019.